

# اللَّذِي أَنْهَاكَنَّ الْكَاظِمَ

## فِي تَعْرِفَةِ الْأُوَخْتَرِ وَالْأَوَانِ

تأليف

الشيخ عبد الكريم بن ابراهيم الجياني

المتوفى سنة ٤٨٥

محقق نصوصه وعلق عليه  
أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عورفة

منشورات

مكتبة بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

## جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب  
**العلمية بيروت - لبنان** وتحظر طبع أو تصوير أو ترجمة  
أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة  
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات  
مدمجة إلا موافقة الناشر خطياً.

**Copyright ©  
All rights reserved**

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ - ١٩٩٧ م

**دار الكتب العلمية**  
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحيري، بناية ملکارت  
تلفن وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٠٠٩٦١١٢٢ ( ٩٦١ )  
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

**DAR al-KOTOB al-ILMIYAH**  
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ظهر المعنى فالصور مظهر له، وقد يغلب حكم أحدهما فيستر الثاني تحته، فيحكم بالأمر الواحد على حجاب فافهم. والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

## الباب التاسع: في العماء

إن العماء هو الم محل الأول فلك شموس الحسن فيه أفل هو نفس نفس الله كان له بها كون ولم يخرج فلا يتبدل مثل له المثل العلي كمونه كمون نار قد حواه الجندي مهما بدت نار من الأحجار فهي بحكمها وكمونها لا ترحل والنار في الأحجار كامنة وإن ظهرت فهذا الحكم لا يتحلل ولكم رأينا ناظراً هو في عما عنه تعالى الله لا يتمثل هو حيرة الألباب في دهشاتها عنها فتلك لها عماء يهمل هو نفسه لا باعتبار ظلامها بل باعتبار ضيائها إذ يعقل من غير ما أحادية مجهولة أو واحدية كثرة لا تجهل لطافت فغابت في طيبة ذاتها فكمونها فيه العماء الأول

واعلم أن العماء عبارة عن حقيقة الحقائق التي لا تتصف بالحقيقة ولا بالخلقية، فهي ذات محض لأنها لا تضاف إلى مرتبة لا حقيقة ولا خلقية، فلا تقتضي لعدم الإضافة وصفاً ولا اسماءً، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «إن العماء ما فوقه هواء ولا تحته هواء» يعني لا حق ولا خلق، فصار العماء مقابلة للأحادية، فكما أن الأحادية تضمحل فيها الأسماء والأوصاف ولا يكون لشيء فيها ظهور، فكذلك العماء ليس لشيء من ذلك فيه مجال ولا ظهور. والفرق بين العماء والأحادية أن الأحادية حكم الذات في الذات بمقتضى التعالي وهو الظهور الذاتي الأحادي، والعماء حكم الذات بمقتضى الإطلاق فلا يفهم منه تعالي وتدان وهو البطون الذاتي العمائي، فهي مقابلة للأحادية، تلك صرافة الذات بحكم التجلي وهذه صرافة الذات بحكم الاستثار، فتعالى الله أن يستتر عن نفسه عن تجل أو يتجل لنفسه عن استثار، وهو على ما تقتضيه ذاته من التجلي والاستثار والبطون والظهور

والشئون والنسب والاعتبارات والإضافات والأسماء والصفات لا تتغير ولا تتحول، ولا يلبس شيئاً فيترك غيره ولا يخلع شيئاً فيأخذ سواه، بل حكم ذاته هو على ما هو عليه منذ كان، ولا يكون إلا على ما كان **﴿لَا تَبْدِيلٌ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾**<sup>(۱)</sup> أي لوصف الله الذي هو عليه، وإنما هذه التغييرات والتحولات في الصور وغيرها من النسب والإضافات والاعتبارات وأمثال ذلك، وإنما هو بحكم ما يتجلى به علينا ويظهر به لنا، وهو في نفسه على ما هو عليه من الأمر الذي كان له قبل تجليه علينا وظهوره لنا، وبعد ذلك الحكم لا تقبل ذاته إلا التجلبي الذي هو عليه فليس له إلا تجلٌ واحد، وليس للتجلبي الواحد إلا اسم واحد، وليس الاسم الواحد إلا وصف واحد، وليس للجميع إلا واحد غير متعدد، فهو متجلٌ لنفسه في الأزل بما هو متجلٌ له في الأبد.

على العهد من تلك المعاهد زينب وما غيرتها الحادثات فتحجب  
لقد حفظت تلك العهود ولم تكن تضيع عهداً بالمحاسبة زينب  
فإن نقلت عنها الوشاية تجنباً  
فمن أجل ما تهوى الوشاية التجنب  
وإن أرعدوا فيها يصدّ وهجرة  
فبرق الوفا في وابل اللطف خلب  
خذلوا باندامها كثوس رضاها  
فكف يد الندمان فيها مخضب  
ولا تأملوا منها اعتقاداً وسلامة  
فليس إلى الشمس الخفافيش تقرب  
فما أسررت عنه لكم فبعطفها  
وليس على التحقيق كفاء جمالها سواها فإياكم وعنقاء مغرب

وهذا التجلبي الواحد هو المستأثر الذي لا يتجلى به لغيره، فليس للخلق فيه نصيب أبداً، لأن هذا التجلبي لا يقبل الاعتبار ولا الانقسام، ولا الإضافة ولا الأوصاف ولا شيئاً من ذلك، ومتنى كان للخلق فيه نسبة احتاجت إلى اعتبار أو نسبة أو وصف أو شيء من ذلك، وكل هذا ليس من حكم هذا التجلبي الذي هو عليه في ذاته من الأزل إلى الأبد ويوافي التجليليات الإلهية ذاتية كانت أو فعلية، صفاتية كانت أو اسمية، فإنها ولو كانت له حقيقة فهي ما تقتضيه من جهة ظهوره وتجلبيه على عباده. وعلى الجملة فإن هذا التجلبي الذاتي الذي هو عليه جامع لأنواع التجليليات لا يمنعه في هذا التجلبي أن يتجلّi آخر، ولكن حكم

(۱) آية (۳۰) سورة الروم.

التجليات الآخر تحته كحكم الأنجم تحت الشمس موجودة معدومة على أن نور الأنجم في نفسها من نور الشمس، وكذلك باقي التجليات الإلهية إنما هي رشحة من سماء هذا التجلّي أو قطرة من بحره، وهي على وجودها معدومة من ظهور سلطان هذا التجلّي الذاتي، المستأثر الذي استحقه لنفسه من حيث علمه به، وبباقي التجليات استحقها لنفسه من حيث علم غيره به فافهم، جري جواد البيان في مضمون هذا البيان إلى أن أبدى حكم ما لا يظهر أبداً، فلنقبض العنان في هذا البرهان، ونبسط اللسان فيما فيه كان الترجمان، فنقول: بعد أن أعلمناك أن العماء هو نفس الذات باعتبار الإطلاق في البطون والاستثار، وأن الأحدية هي نفسه باعتبار التعالي في الظهور مع وجوب سقوط الاعتبارات فيها، وقولي باعتبار الظهور واستثار إنما هو لإيصال المعنى إلى فهم السامع، لا أنه من حكم العماء اعتبار البطون، أو من حكم الأحدية اعتبار الظهور فافهم.

واعلم أنك في نفسك والله المثل الأعلى في عماء عنك إذا اعتبرنا عدم ظهورك لك مطلقاً بكلية ما أنت عليه، ولو كنت عالماً بما أنت به وعليه، لكن بهذا الاعتبار فأنت ذات في عماء، ألا تراك باعتبار أن الحق سبحانه وتعالى عينك وهو ينفك وقد تغفل عن حقيقة ما هو أنت به أحق، فتكون عنك في عماء بهذا الاعتبار، وأنت من حيث حملك لم يحتجب عنك، لأن حكم الحق أن لا يحتجب عن نفسه فكنت في ظهورك لنفسك بحكم الحق على ما أنت عليه من العماء، وهو استثارتك عن حقيقتك بحكم الخلق، فكنت ظاهراً لنفسك باطنًا عنك، وهذا ضرب من الأمثال التي نصريها للناس وما يعقلها إلا العالمون؛ ولهذا لما سئل رسول الله ﷺ: «أين كان الحق قبل أن يخلق الخلق؟» أجاب بقوله: «في عماء»<sup>(١)</sup> لأن التجلّي في نفسه لا بد أن يقتضي من حيث اسمه أن يكون بينه وبين خلقه توقيت أو انفصال أو حكم لا قبلية توقيت، لأنه تعالى أن يكون بينه وبين خلقه توقيت أو انفصال أو انفكاك أو انصال أو تلازم إذ الوقت والانفصال، والانفكاك والتلازم مخلوقات له، فكيف يكون بينه وبين مخلوقاته مخلوقات آخر، إذ لو كان كذلك للزم التسلسل والدور، وهذا محالان، فلا بد أن تكون قبيلته وبعديته وأوليته وأخريته حكماً، باعتبار محلات وإضافات لا زمانية ولا مكانية، بل كما ينبغي له، فهو قبل خلق الخلق في

(١) أحمد ١٢/٤، وأبي حبان (٣٩)، والطبراني ٤/١٢، وتاريخ الطبراني ٣٨/١.

عماء، وبعد خلق الخلق فيما كان عليه من قبل، فعلم من هذا أن المراد بالعماء هو الحكم السابق إلى الذات بعد الاعتبارات، وخلق الخلق يقتضي الظهور، والظهور هو الحكم اللاحق بالذات مع وجود الاعتبارات؛ فتلك السبقية هي القبلية، وهذا اللحوق هو البعدية، ولا قبل ولا بعد، إذ هو قبل وبعد، وهو أول وهو آخر. والعجب من هذا أن ظهوره عين بطونه لا باعتبار ولا بنسبة وجهة، بل عين هذا عين هذا، فأوليته عين آخريته وقبليته عين بعديته، حارت فيه العقول وانقطع دون عظمته الوصول، فلا مفهوم يصوّره ولا معقول.

## الباب العاشر: في التنزية

التنزية عبارة عن انفراد القديم بأوصافه وأسمائه وذاته، كما يستحقه من نفسه لنفسه بطريق الأصلالة والتعالي، لا باعتبار أن المحدث مائله أو شابهه، فانفرد الحق سبحانه وتعالى عن ذلك، فليس بأيدينا من التنزية إلا التنزية المحدث، والتحقق به التنزية القديم، لأن التنزية المحدث ما يزايه نسبة من جنسه وليس يزايه التنزية القديم نسبة من جنسه، لأن الحق لا يقبل الضد ولا يعلم كيف تزييه، فلأجل ذا نقول تزييه عن التنزية، فتنزيهه لنفسه لا يعلمه غيره ولا يعلم إلا التنزية المحدث، لأن اعتباره عندنا تعري الشيء عن حكم كان يمكن نسبته إليه فينزع عنه، ولم يكن للحق تشبيه ذاتي يستحق عنه التنزية، إذ ذاته هي المنزهة في نفسها على ما يقتضيه كبرياً عنها، فعلى أي اعتبار كان وفي أي مجلسي ظهر أو بآن تشبيهياً كان، كقوله: «رأيت ربي في صورة شاب أمرد»<sup>(١)</sup> أو تزيهياً كقوله له: «نور آن أراه»<sup>(٢)</sup> فإن التنزية الذاتي له حكم لازم لزوم الصفة للموصوف، وهو من ذلك المجلسي على ما استحقه من ذاته لذاته بالتنزية القديم الذي لا يسوغ إلا له ولا يعرفه غيره، فانفرد في أسمائه وصفاته وذاته ومظاهره وتجلياته بحكم قدمه عن كل ما ينسب إلى الحدوث ولو بوجه من الوجه، فلا تزييه كالتنزية الخلقي ولا تشبيهه كالتشبيه تعالى وإنفرد. وأما من قال: إن التنزية راجع إلى تطهير محلك لا إلى الحق فإنه أراد بهذا التنزية الخلقي الذي يزايه التشبيه يعم، لأن العبد إذا اتصف من أوصاف الحق بصفاته

(١) سبق تخرجه.

(٢) مسلم في: الإيمان: ب (٧٨): حديث (٢٩١)، وأحمد ١٥٧/٥ ١٧١ و ١٧٣.